انقذوا .....نساء السودان

ECHR

فبراير ٢٠٢٤

انقذوا .....نساء السودان

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

وهي المبادرة التي أطلقتها مؤسسة ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان وهو تحالف يضم ٥٠٠ من جمعيات ومؤسسات تنموية وحقوقية في ٩ محافظات يستهدف تعزيز وتحسين أوضاع حقوق الأنسان في مصر. وتعزيز الشراكات وتبادل الخبرات

وتوزعت الجمعيات والمؤسسات الأهلية، المشاركة في المبادرة في ٩ محافظات وهي: "القاهرة، الغربية، البحيرة، الإسكندرية، بنى سويف، سوهاج، الأقصر، قنا وأسوان

صفحة الفيس بوك https://www.facebook.com/profile.php?id=100090569196942

© ALL RIGHTS RESERVED- 2021
FDHRD

مقدمة

في ١٥ أبريل اندلع القتال في العاصمة السودانية الخرطوم بين "القوات المسلحة السودانية" و"قوات الدعم السريع"،. امتد القتال بسرعة إلى مدن وبلدات أخرى في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك إلى دارفور في المنطقة الغربية من السودان وإلى شرق السودان.

الا أن هذا القتال ادخل السودان **في أحد أسوأ الأوضاع الإنسانية في التاريخ الحديث والتي أدت إلى مقتل ٩٠٠٠ شخص وتهجير أكثر من ٥,٦ مليون من ديارهم واحتياج ٢٥ مليونا إلى المساعدات الإنسانية، بحسب تقارير أممية. كما أن الخدمات الأساسية تتعرض للانهيار، فأكثر من ٧٠% من مرافق الرعاية الصحية في مناطق النزاع خارج الخدمة، فيما يؤدي القتال إلى إبقاء ١٩ مليون طفل خارج الدراسة مما أدى إلى تراجع كبير في تعليمهم وفي مستقبل البلاد .**

كما ارتفعت الخسائر والإصابات في صفوف المدنيين لا سيما في الخرطوم ودارفور وأدى تصاعد العنف في المناطق المكتظة بالسكان إلى وقوع أعداد كبيرة من الإصابات بين المدنيين وتدمير واسع النطاق للبنية التحتية.

والأعمال الإغاثية تواجهه إعاقة في الوصول إلى المحتاجين بسبب انعدام الأمن والقيود، مع قتل أو احتجاز من العاملين في المجال الإنساني,.وسرقة ونهب المواد الغائية من قبل قوات الدعم السريع.

كما يعاني العاملون في المجال الإنساني من نقص التمويل، حيث لم يتم تلقي سوى ٣٣% فقط من مبلغ ٢,٦ مليار دولار المطلوب لمساعدة المحتاجين في السودان ."

بالإضافة إلى تفشي الكوليرا، حيث يشتبه في وجود أكثر من ألف حالة في ولايات القضارف والخرطوم وكردفان .

وادي تصاعد النزاع إلى عنف منهجي قائم على أساس عرقي ضد المدنيين وزادت حدة التوترات القبلية. وتسبب الصراع في ولايات جنوب دارفور ووسط دارفور وغرب دارفور في مقتل عشرات الأشخاص ونزوح الآلاف .

تدهورت الحالة السياسية بشكل ملحوظ بسبب استمرار القتال بي. وقد تركز العنف في مدن الخرطوم وأم درمان وبحري .

وسيطرت قوات الدعم السريع على معظم العاصمة وعلى دارفور باستثناء أجزاء من الفاشر ونيالا، بينما ظلت القوات المسلحة تسيطر على الأجزاء الشمالية والشرقية من البلاد ومعظم المناطق في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.

والأخطر من ذلك هو الأوضاع الخاصة بالسيدات والفتيات في السودان والتي تعاني من الخطف والاغتصاب من قبل قوات الدعم السريع التي ترتكب جرائم حرب حيث يتناول التقرير الأوضاع الخاصة بالنساء والفتيات في السودان ومعاناة المرأة السودانية بسبب الحرب التي فاقمت من معاناة السودانيين والسودانيات، وأجبرت الملايين منهم على الفرار خوفا من التهديدات من قبل عناصر قوات الدعم السريع التي تواجة اتهامات باستخدام أجساد النساء "كساحات للحرب"، و استخدام العنف الجنسي- وعلى رأسه الاغتصاب- كأسلوب من أساليب الحرب.

فما ارتكبته قوات الدعم السريع من جرائم حرب وخاصة في حق النساء السودانيات يكشف اننا امام قوات لا تعرف أي مبادئ إنسانية في التعامل مع المدنيين وخاصة النساء

وقد اشارت المتحدّثة باسم مفوّض الأمم المتّحدة السامي لحقوق الإنسان ليز ثروسيل في ٣ نوفمبر ٢٠٢٣وفقًا للمعلومات التي وثّقناها، فقد تعرض ما لا يقل عن ١٠٥ أشخاص للعنف الجنسي منذ اندلاع الأعمال العدائية في ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠٢٣.

وحتى ٢ نوفمبر، تلقى مكتبنا المشترك لحقوق الإنسان في السودان تقارير موثوقة عن وقوع أكثر من ٥٠ حادثة عنف جنسي مرتبطة بالأعمال العدائية، أثّرت على ما لا يقل عن ١٠٥ ضحايا، من بينهم ٨٦ امرأة ورجل واحد و١٨ طفلًا. وشملت هذه الحوادث ٢٣ حادثة اغتصاب، و٢٦ حادثة اغتصاب جماعي وثلاث حوادث محاولة اغتصاب.

ويُنسب ما لا يقل عن ٧٠ في المائة من حوادث العنف الجنسي المؤكدة المسجلة، ومجموعها ٣٧ حادثة، إلى رجال يرتدون زي قوات الدعم السريع، وثماني حوادث إلى رجال مسلحين تابعين لقوات الدعم السريع، وحادثَتَيْن إلى رجال يرتدون زيًا مجهولًا. أما الحالات المتبقية فارتكبها رجال لم تحدد هويتهم بعد.

اقسام التقرير

نبذة عن قوات الدعم السريع –تاريخ الخلافات بين قوات الدعم السريع والجيش السوداني – انتهاكات قوات الدعم السريع – جرائم ارتكبها قوات الدعم السريع بحق النساء – حماية النساء اثناء النزاع المسلح – حالات اغتصاب –حالات خطف

قوات الدعم

يقود قوات الدعم السريع الفريق أول محمد حمدان دقلو، المعروف بـ "حميدتي والذي كان يشغل منصب نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي الحاكم في البلاد منذ اندلاع الثورة السودانية ٢٠١٩.

، تم إنشاؤها بموجب قانون قوات الدعم السريع الذي أجازه المجلس الوطني في جلسته رقم (٤٣) من دورة الانعقاد الرابعة ١٨ يناير ٢٠١٧.

وقبل أن تكتسب الصفة الرسمية، كانت قوات الدعم السريع مكونة من ميليشيات عسكرية قبلية، وهي ذاتها مليشيات الجنجويد التي قاتلت في الصراع بدارفور في العقد الأول من الألفية واستخدمها نظام عمر البشير الحاكم آنذاك لمساعدة الجيش في إخماد تمرد. شرد الصراع حينها ما يربو على مليوني شخص وأدى لمقتل ٣٠٠ ألف في الفترة بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٨. واتهم مدعو المحكمة الجنائية الدولية مسؤولين حكوميين وقادة في ميليشيا الجنجويد بارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور.

*نمت القوات بمرور الوقت واستُخدمت كحرس حدود على وجه الخصوص لتضييق الخناق على الهجرة غير النظامية. وبالتوازي مع ذلك، توسعت المصالح التجارية لحميدتي بمساعدة البشير، حيث استحوذت عائلته على أنشطة كبيرة في مجالات تعدين الذهب وتربية الماشية والبنية التحتية.

وأضفى البشير الشرعية على تلك الميليشيات بإصداره مرسوما رئاسيا في ٢٠١٣ بإنشاء تلك القوات كقوة تابعة للحكومة السودانية تحت قيادة جهاز الأمن والمخابرات الوطني، للقضاء على التمرد في إقليم دارفور وجنوب كردفان وولاية النيل الأزرق، قبل أن تنتقل تبعيتها للقوات المسلحة بموجب قانون ٢٠١٧.

على مدار تاريخها، ارتكبت قوات الدعم السريع العديد من الانتهاكات المسجلة بدءا من حربها في دارفور والانتهاكات الإنسانية هناك، وحتى فض اعتصام القيادة العامة في ٢٠١٩ حيث وجهت لها اتهامات باشتراكها في فض الاعتصام وقتل نحو ١٠٠ مدني بوحشية، وهو ما نفاه قادة القوات باستمرار.

ولا يوجد إحصاء رسمي بعدد قوات الدعم السريع إلا أن بعض التقديرات تشير إلى أنها مكونة من ١٠٠ ألف فرد، وتمتلك قواعد عسكرية تنتشر في أنحاء البلاد.

وسعت قيادة الدعم السريع لزيادة مواردها فعملت على بناء إمبراطورية اقتصادية مستقلة، واستفادت من سيطرتها على مواقع تنقيب الذهب بجبل عامر في دارفور قبل أن تتخلى عنه لاحقا لوزارة المالية.

تاريخ الخلافات بين قوات الدعم السريع والجيش السوداني

الخلافات بين قوات الدعم السريع والجيش السوداني تعود لعدة سنوات، مع الحديث عن دمج تلك القوات تحت مظلة الجيش، والذي رفضته القوات، فأعلن حميدتي في ٢٠٢١ أن الحديث عن الاندماج في الجيش يمكن أن يفكك البلاد، ثم تصاعد الخلاف مع قرار البرهان بحل مجلس السيادة الانتقالي فقال حميدتي إن قرارات البرهان فشلت وأن السودان أصبح أسوأ.

وفي ديسمبر ٢٠٢٢ وقع البرهان وحميدتي الاتفاق الإطاري مع أحزاب عدة من قوى الحرية والتغيير، وهو الاتفاق الاطاري الذي استهدف تطوير اتفاق نهائي لتشكيل حكومة مدنية وانسحاب الجيش من الحكومة واستعجال دمج قوات الدعم السريع في الجيش، خلال عامين، ووفقا للجدول الزمني المتوافق عليه في الاتفاق الإطاري، قد كان من المفترض الإعلان عن رئيس وزراء.

انتهاكات قوات الدعم السريع

تعددت انتهاكات قوات الدعم السريع التي ارتكبتها ، وهي قطعًا لا تنحصر في احتلال منازل المدنيين والمستشفيات والمنشآت المدنية، وتحويل الأحياء السكنية إلى ثكنات عسكرية، واغتصاب الحرائر، بجانب الاتهامات التي تلاحقها بنهب السيارات الخاصة وفروع البنوك.

فقد زادت أنشطة قوات الدعم السريع الإجرامية المتمثلة في نهب المنازل وسرقة سيارات المدنيين، خاصة المكشوفة والدفع الرباعي، تحت تهديد السلاح.

كما أن فترة وقف إطلاق النار نزلت وبالًا على المواطن، حيث تفرغت قوات الدعم السريع للعمليات الإجرامية، لتزيد من معدل السرقة التي يقوم بها عناصر إلى ٣ أضعاف.

قامت قوات الدعم السريع بارتكاب أفظع الجرائم في عدة أحياء في الخرطوم، حيث إنها تتخذ القتل والاغتصاب ملجأ بغية ترويع المواطنين وإجبارهم على ترك منازلهم.

قوات الدعم السريع تقتحم المنازل بذريعة وجود قنّاصة، لكن تبيّن لاحقًا أن نيتها الاستقرار فيها، كما أن عناصرها تسرق السيارات ومقتنيات الذهب والأموال والمحلات التجارية، وتتركها مفتوحة عرضة لمزيد من النهب.

احتلال قوات الدعم السريع للمنازل والمستشفيات والنهب المستمر لا يمكن التعامل معهما كتجاوزات فردية، بل كأخطاء منهجية واستباحة مقصودة لا يمكن

"لقد دفع المواطنون السودانيون من أرواحهم ثمن التصرفات الطائشة لميليشيات غير خاضعة للمساءلة،

جرائم ارتكبها قوات الدعم السريع بحق النساء

تشير تقارير عن وقوع حالات اعتداء جنسي جماعي، وحالات اختطاف في أحياء طرفية في العاصمة الخرطوم، إضافة إلى تعرُّض النساء والفتيات لخطر الاعتداء الجنسي خلال رحلة بحثهنّ عن الغذاء والخدمات.من قبل قوات ترتدي ملابس قوات الدعم السريع

وتعدّ انتهاكات العنف الجنسي المتصلة بالنزاع وتعريض حياة المدنيين للخطر بمثابة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ربما تُنهي أي مستقبل لمشروعية قوات الدعم السريع وطموح قائدها.

ولا يمكن، تحت أي ذريعة، اعتبار هذه الانتهاكات تصرفات فردية من عناصر قوات تدّعي القتال من أجل الانتقال إلى الديمقراطية، فهي إمّا ممنهجة لفرض واقع جديد وتغيير ديموغرافي وإمّا صادرة من مرتزقة وتجّار حرب.

حماية النساء اثناء النزاع المسلح

يحظر القانون الدولي الإنساني على أطراف النزاع المسلح تعمّد إيذاء المدنيين. وتحظر المادة (٣) المشتركة في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والقانون الدولي الإنساني العرفي، الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي.

ويمكن أن يمثل الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي المرتكبة في سياق نزاع مسلح، أحد أشكال التعذيب وجريمة حرب، وإذا كان جزءا من هجوم واسع النطاق أو منهجي من قبل حكومة أو جماعة مسلحة، يمكن أن يشكل جرائم ضد الإنسانية.

يجب أن تحظى النساء "بحماية خاصة" من العنف الجنسي. وهذا العنف الجنسي يشمل الاغتصاب والدعارة القسرية، وأي شكل آخر من أشكال الاعتداء غير اللائق، وهي كلّها أفعال تشكل جرائم حرب.

كما يحظر القانون الدولي الإنساني تهديد النساء بالعنف الجنسي. والنساء السجينات يجب حبسهن بمعزل عن الرجال لتفادي الاعتداء الجنسي.

ويقضي كذلك القانون الدولي الإنساني بأن تعامل النساء الحوامل وأمهات الأطفال الصغار، ولا سيما الأمهات المرضعات، بعناية خاصة. وهذا يسري، على سبيل المثال، في ما يتعلق بتوفير الغذاء واللباس والرعاية الطبية والإجلاء والنقل.

ويمنح القانون الدولي الإنساني الأسر الحق في معرفة مصير أقاربها المفقودين ويُجبر الأطراف في النزاعات المسلّحة على اتخاذ جميع التدابير الممكنة للكشف عن مصير الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين.

كما منح القانون الدولي الإنساني النساء في أوقات النزاع الحماية العامة، لكونهن من المدنيين وحماية خاصة، حيث يأخذ القانون بعين الاعتبار الحقيقة القائلة بأن النساء على وجه الخصوص ربّما يكنّ عرضة لأنواع محدّدة من العنف. تركز هذه الحاجة لحماية خاصة على حاجات النساء كونهنّ أمهات، وعلى ضرورة حمايتهنّ من العنف الجنسي بشكل خاص.

وفي الأوقات الأخرى، بما في ذلك خلال الاضطرابات والتوترات الداخلية، تكون حقوق النساء محمية بموجب القانون الدولي من خلال العديد من المعاهدات ابتداءً من اتفاقيات حقوق الإنسان، والتي تسعى لضمان حقوق متساوية للنساء وذلك من خلال تحريم جميع أشكال التمييز بما في ذلك المبنية على أساس جنسي، وبوضع الآليات لمراقبة مثل تلك الأعمال وإدانتها. أما الاتّفاقيّة التي هدفت على وجه الخصوص إلى الدفاع عن حقوق النساء فهي اتفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة في عام ١٩٧٩ والتي وقّعت عليها ١٨٩ دولة حتى يونية ٢٠١٥.

يحقّ للنساء في أوقات النزاع التمتع بالضمانات التي يجب منحها لجميع الأشخاص المحميين – بما يعني احترام شخصياتهن، وشرفهن، وحقوقهن الأسرية وقناعاتهن الدينية وممارستها، وكذلك الحقّ بالمعاملة الإنسانية في جميع الأوقات والحق في حمايتهن من جميع أعمال العنف أو غيرها. إضافة إلى هذه الحقوق يقرّ القانون الإنساني بأنه "يجب حماية النساء بصفة خاصة ضدّ أي اعتداء على شرفهن، ولا سيما ضدّ الاغتصاب، والإكراه على البغاء وأي هتك لحرمتهن" (اتفاقيّة جنيف ٤ مادة ٢٧؛ البروتوكول ١ المادة ٧٦-١).

ويعدّ الاغتصاب والإكراه على البغاء، وأية صورة أخرى من صور خدش الحياء محظورًا بموجب القانون الدولي الإنساني خلال النزاعات الدولية والداخلية. (اتفاقيّة جنيف ٤ المادة ٢٧، البروتوكول ١ مادة ٧٦-١، البروتوكول ٢ المادة ٤-٢ هـ).

وبموجب إعلان ومنهاج عمل بيجين لسنة ١٩٩٥، تمّ تعزيز التزام الحكومات بملاحقة ومعاقبة مرتكبي الاغتصاب وأي شكل من أشكال العنف الجنسي ضدّ النساء والفتيات في حالات النزاع، وصنفت تلك الأعمال على أنها من جرائم الحرب.

وفي النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والذي صدر في ١٧ يولية ١٩٩٨ تمّ إدراج الاغتصاب، والاسترقاق الجنسي، والإكراه على البغاء، والحمل القسري (كما هو معرّف في المادة ٧-٢ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية)، والتعقيم القسري، وكذلك أي شكل من أشكال العنف الجنسي وذلك ضمن تعريفه لكلّ من الجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الحرب التي يكون لها الاختصاص للنظر فيها، وذلك خلال النزاعات الدولية وغير الدولية المسلحة (الموادّ ٧-١ ز، ٨-٢ ب ٢٢؛ ٨-٢ هـ ٦ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

واكتسبت الحقوق الممنوحة للنساء في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية وضع القانون العرفي.

وتُذكِّر القاعدة ١٣٤ من دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي بأنه "تلبى الاحتياجات الخاصة بالنساء المتأثرات بنزاع مسلح في الحماية والصحة والمساعدةç ."أشخاص محميون.

وفي جميع الأوقات، سواء في حالة النزاعات أو غيرها، يجب توفير الحماية للنساء – وجميع الأشخاص المحميين – من الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب (...)، والاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة (المادة المشتركة ٣-١ من اتفاقيات جنيف).

<u>حالات اغتصاب</u>

- فقد وثقت مقاطع صورها أحد سكان الخرطوم ، لحظة اغتصاب أحد المسلحين فتاة وسط الشارع.

واعتبر الشخص الذي صور الفيديو خلسة من شرفة منزله، أن هذا يؤكد لكل من ينكر الأمر، وجود حالات اغتصاب بالفعل، وفق ما نقلت شبكة "سي أن أن"، التي أوردت الفيديو ضمن تحقيق مطول عن الانتهاكات الحاصلة بحق المدنيين.

كما ظهر في الفيديو رجل يرتدي "زي قوات الدعم السريع"، واقفاً عند زاوية أحد الشوارع في مكان قريب من موقع "المغتصب" وكأنه يحميه، وفق ما أشار مصور المشهد المروع.

- اغتصب مسلحون شابة عمرها ٢٤ عاما في منزلها على بعد خطوات من والدتها.

- فتاة أخرى تبلغ من العمر ١٩ عاما اختطفها أربعة رجال وتناوبوا الاعتداء عليها على مدى ثلاثة أيام.
- خطف ناشطة في مجال حقوق المرأة عمرها ٢٨ عاما، من أمام منزلها ثم اغتصبوها خلال احتجازها لساعات في منزل مهجور.
- احدى الناجيات من **شمال دارفور** "*اغتصبوا ثلاثة من أخواتي، وتعرضن للضرب وكسرت يد أختي، وأخذوهن لعدة أيام، وعلمت لاحقاً إنهن في مستشفى الفاشر ومعهن ما بين (١٠-١٥) فتاة أخرى.*"واشارت إلى مداهمتهن بالسيارات المسلحة والدراجات النارية والجمال من قبل قوات الدعم السريع والمليشيات المتحالفة معها .وتقول" *نهبوا ممتلكاتنا من ماشية ومقتنيات توجهنا نحو جبل (مرتال) وهناك أيضا لاحقونا*
- ناجية من الاختطاف على يد قوات الدعم السريع **ببلدة طويلة** في شمال دارفور *حاولنا الابتعاد عن المسلح ، لكنه أصر على أخذنا . وكان يرتدي ملابس عسكرية تشبه زي قوات الدعم السريع. وكان مسلحا ويحمل ما يقرب من ٧ مخازن ذخيرة. بدأ يهددنا ويحاول الإمساك بي بينما كنت أحاول الهرب. طاردني على حصانه، وعندما أمسك بي حاولت المقاومة؛ عرضت عليه حماري والعربة، وكل ما عليها ليتركني وشأني؛ لكنه أخبرني أنه يريدني أيضًا، وليس فقط متعلقاتي.*"
- احدى الفتيات .٢٦ عام تشير الي إنها تعرضت لاغتصاب جماعي في السابع من نوفمبر من شخصين ينتميان لفرقة الأشاوس التابعة للدعم السريع غداة سقوط قيادة الجيش في أردماتا شمالي مدينة الجنينة، عاصمة ولاية غرب دارفور.وتضيف أن العناصر طاردوها في الشارع حتى داخل بيتها، حيث "وقعت الواقعة". وتضيف "سألوني إن كانت لدي نقود، وحيث لم تكن لدي، رددت بالنفي ..وهناك صرعوني واغتصبني اثنان منهم بعنف، وهو ما أدى إلى تمزق في العضو نجم عنه سيلان دماء، وآلام حادة في الركبة بسبب قوة الصرعة."وتشير إلى أنها تلقت بعد يومين من الحادثة بعض مسكنات الآلام والأدوية من مستشفى لمنظمة "أطباء بلا حدود" في الجنينة، قبل فرارها إلى تشاد وانقطاع خبر زوجها واثنين من أشقائها كانا يعملان ضمن فرقة الجيش المنهارة، وتقول "إلى الآن.. لا أدرى إن كانوا أحياء أو أمواتا."

روت احدى الفتيات (٣٨ عاما)، وهي معلمة في المرحلة الإعدادية، قصة اغتصابها -مطلع يونيو- أمام شقيقها الأكبر، من قبل عناصر من الجنجويد (الدعم السريع). وتقول بعد استعراضها شهادة من قبل منظمة "أطباء بلا حدود" تفيد بتعرضها لعنف جنسي "أمسك أحدهم برجليَّ والآخر بيديَّ، وجردني الثالث من ملابسي واعتدى عليّ". وتضيف أن من أمسكا بيديها ورجليها كانا يرتديان لباس الدعم السريع، بينما كان الثالث في "جلابية" عادية. كما أفادت باختفاء أثر زوجها نهائيا مطلع نوفمبر بعد سقوط معسكر

الجيش في شمال الجنينة، رغم أنه مدني، بينما لا يزال شقيقها معتقلا لدى الدعم السريع، وتصر والدتها على البقاء في الجنينة انتظارا للإفراج عنه.

- احدى الطالبات في جامعة بحري ٢٢ عام أشارت إلي أنها وقعت بين خيارين مريرين: قتل والدتها أمامها أو القبول بتمكين المجرمين من نفسها.و "لم يمهلوني كثيرا لتقليب الرأي في هذا الخيار، إذ أرغموني تحت تهديد السلاح على اصطحابهم إلى منزل فارغ قرب المكان الذي كنا نتجمع فيه مع العائلات، وهناك وقع الاعتداء" وكان ذلك في نوفمبر.
- في تصريح للمصري اليوم أشارت مريم ذات ٢١ سنة: «أصبحنا معتادين ومستسلمين لواقع أن الاغتصاب ما هو إلا مسألة زمن، وأصبحنا نبحث عن طرق للوقاية ومنع الحمل، بعد حدوث الجرم بحقنا بدلا من البكاء، مؤكدة أن» الاغتصاب يحدث لهم بشكل جماعي من مليشيا الدعم السريع يتناوب الجنود على جسد الضحية، لما يجدون في ذلك من القوة وإثبات فحولتهم.»

تضيف «مريم» «لا توجد جهة رسمية مهتمة بالأحداث التي يتعرض لها أهالي السودان»، مؤكدة أن النساء في السودان حالتهن النفسية سيئة، وكل سيدة تنتظر دورها في أي وقت للتعرض للاغتصاب في ظل الغياب الأمني عن المنطقة، وأشارت إلى وجود عدد كبير من السيدات ضحايا للانفلات الأمني في السودان، ورفضن الكشف عن ما يتعرضن لهن خوفًا من الفضيحة، وناشدت المجتمع المدني بضرورة التدخل للإنقاذ مما يتعرض لهن السيدات في السودان، وهو ما أكده أيضًا عدد من السيدات رفضن ذكر أسمائهن.

- في شهادة أخرى أشارت احدى الفتيات نحن نبحث عن حبوب منع الحمل في كل شوارع السودان، وحبوب للإجهاض ولا يوجد صيدليات».. «هناك آلاف الأسر يوميًا يقطعون مسافات طويلة على أقدامهن للهروب من جحيم الحرب، الذي بات يلاحق أهالي السودان في كل شوارعها.«
- غادرت احدى الفتيات الخرطوم هربا من المعارك، وعند نقطة تفتيش، أوقف مسلحون الحافلة التي تقلها، أنزلوها مع ثلاث نساء أخريات، واغتصبوهن تحت تهديد السلاح.
- في مايو، كانت احدى الفتيات برفقة شقيقتها الصغرى وسيدتين تحمل إحداهما طفلة في حافلة صغيرة تقل ركابا هاربين من المعارك التي اندلعت عند حاجز لقوات الدعم، قام العناصر بفصل النساء عن الرجال على متن الحافلة، ونقلوا الإناث إلى مخزن مجاور في بلد آخر لجأت اليه.

الإتحاد المصري لحقوق الإنسان والتنمية

وطلب شخص ترجح أنه "قائد" نقطة التفتيش، منها التمدد أرضا. مانعت، صرخت، وبصقت في وجهه، لتتلقى ضربة ببندقية طرحتها أرضا.

وتضيف الشابة العشرينية بتأثر بالغ، "أحاط بي اثنان. أحدهما أمسكني، والثاني اغتصبني". بعدها، تبادلا الأدوار، وتكرر الفِعل.

بعد التوسل، سمح المسلحون للنساء اللواتي تعرضن للاغتصاب كلهن، بالعودة إلى الحافلة والمغادرة مع الركاب الآخرين.

- في أواخر أبريل، أوقف مسلحون ١٢ امرأة في إقليم دارفور، وأمروهن بمساعدتهم في نهب مخزن. في داخل المخزن، أوصِدت الأبواب خلفهن، وتعرضن للاغتصاب. وتقول احدى الناشطات في دارفور "تم اغتصابهن كلهن معا في نفس الوقت". ووثقت وزملاؤها حالات أصغرها لفتاة في الرابعة عشرة. وأشارت إلى نقل نساء إلى فندق تسيطر عليه قوات الدعم السريع أمضين فيه يومين أو ثلاثة "وتم اغتصابهن هناك
- في شرق العاصمة، أشارت احدى الناجيات ٣٠ عام إن عناصر من قوات الدعم اغتصبوها وثلاث نساء أخريات من جاراتها في المبنى.وتضيف أنها تعرضت "لاغتصاب بشكل عنيف" بينما كانت بمفردها مع أطفالها الثلاثة.
- محامية وناشطة حقوقية، تم اغتصابها بالقرب من منطقة المنصورة بدارفور بينما كانت فارة رفقة سيدتين وأربعة أطفال إلى مكان آمن.

تروي "كنا نجري هرباً من قوات الدعم السريع التي تلاحقنا، وفجأة لم نجد طريقاً نعبر من خلاله، فدخلنا أحد المنازل التي هجّر أهلها .بعد قليل، اقتحموا المنزل وبادروا بالسؤال، أين الرجال وأين السلاح؟ قلنا ليس هناك لا رجال ولا سلاح، حينها أمرونا بأن نسلمهم ما لدينا، فقلنا لا شيء معنا. في هذه الأثناء، نظر إلي أحدهم ملياً وقال لي، أنت الفتاة التي تعمل في المحكمة، أجبت بنعم، فأمرني بالاقتراب منه، رفضت وترددت فأطلق رصاصة في الهواء، وقال إن لم تأتي أقتلك."

خافت لأن السلاح كان مصوباً باتجاهها، وتوجهت نحوه، فأمرها بالخروج من الغرفة. تحت تهديد السلاح، بعدها طالبها بالذهاب الى غرفة أخرى وإخراج "شوال" (كيس للحبوب) بالداخل. حاولت الاستفسار، فأمرها بالسكوت والطاعة وسبقها الى الغرفة، عاينتها من بعيد فلم ترَ أي "شوال"، فأدركت أن هناك مكيدة وحاولت الهرب لكنه تبعها واضعاً السلاح على ظهرها.

تعرضت للاغتصاب ثلاث مرات متتالية، غادر الجندي بعدها تاركاً إياها لا تقوى على الحركة. بقيت على حالها بعض الوقت ثم تحاملت على نفسها وتوجهت إلى بيت قريب مصنوع من القش واختبأت تحت سرير يوماً بكامله، ومع نزول الليل قاومت آلامها وغادرت رفقة من معها باتجاه منزل عائلتها .

- ناشطة حقوقية وسياسية سودانية تروي باعتباري ناشطة حقوقية كنت مستهدفة من قوات الدعم السريع. وخلال أحداث الجنينة ، قاموا بمهاجمة منزلي، نجحت في الفرار، لكنهم تمكنوا من قتل شقيقي الأصغر وأطلقوا الرصاص على والدي الذي نجا من الموت بأعجوبة، ثم أحرقوا المنزل."

وتضيف: "هربت إلى بيت خالتي لأن منزلي معلوم لدى الجنجويد، لكنهم للأسف تفطنوا لمكان وجودي. فقاموا بمهاجمة المنزل واعتقلوني وقادوني إلى أحد المنازل المجاورة التي هجّروا أصحابها منها. ثم قاموا باغتصابي وتركوني في وضع لا أقوى على وصفه." بعد مغادرة المعتدين، تم إنقاذها حيث تُركت وحيدة في وضع صعب،.

- كذلك، احدى الفتيات (عاماً ٢٢) من مدينة الجنينة حي التضامن، لعملية اغتصاب في يوليو على يد عناصر من قوات الدعم السريع.

تقول "في ذلك اليوم، كان هناك هجوم على المنطقة، بقيت ووالدتي وإخوتي في المنزل ونحن في حالة خوف شديد. دخل ثلاثة رجال الى المنزل، اثنان منهم يرتديان زي الدعم السريع، والثالث يرتدي لباساً مدنياً، لكن كان جميعهم يحملون أسلحة. سألوا، أين الرجال وأين الأسلحة؟ أجبنا بأن لا سلاح ولا رجال في البيت بعدما أخفينا إخوتي الذكور تحت السرير خوفاً عليهم من القتل. كنت أنا ووالدتي وخالتي وسط المنزل عندما أمرني أحدهم بالمجيء، رفضت، فوجه فوهة سلاحه باتجاه أمي وهدد بقتلها."

خشيت يثرب على والدتها وانصاعت وذهبت باتجاهه، حينها انهال عليها بالضرب ثم قام باغتصابها أمام والدتها. توسلت أمها إليه أن يقتلها ويتركها، لكنه لم يلتفت إليها.

"تركني في حالة صعبة جداً، إذ تعرضت لنزيف حاد نتيجة جرح تعرضت له أثناء الاغتصاب. أخذتني أمي الى مستشفى البرهان التخصصي لعلاج النساء والولادة حيث تم إسعافي. بعدها هربنا إلى مخيم أدري، فمرضت وعندما ذهبت إلى الطبيب أخبرني بأنني حامل. كان ذلك أسوأ ما مر على مسامعي، انهرت تماماً وشعرت بأنني أعيش أسوأ كابوس، كدت أموت لولا الدعم النفسي الذي وجدته من أطباء بلا حدود في المخيم."

- تقول احدى الفتيات، التي تعيش في مدينة الثورة بأمدرمان والبالغة من العمر ٢٤ عاما، إنها خرجت من المنزل للذهاب إلى منزل خالتها في الجوار.وعند وصولها الشارع المقابل أوقفها ثلاثة عناصر من قوات الدعم السريع، التي كانت تسيطر على المنطقة. تحت تهديد السلاح وسألوها عن وجهتها. فقالت لهم انها في طريقها لمنزل خالتها ..فقالوا لها أنت تتبعين لاستخبارات الجيش.. فانكرت ذلك .. وطلبوا منها مرافقتهم في سيارتهم".

وأضافت "حاولت الصراخ والهرب لكنهم كانوا أقوياء وهددوني بالسلاح وأجبروني على الدخول في أحد المنازل". و كان هنالك شخص آخر يرتدي ملابس داخلية فقط.. حاولت الهرب ولكن أحدهم ضربني بقوة حتى سقطت على الأرض وهددوني بالقتل إن تحركت أوصرخت مرة أخرى". " تناوبوا علي الثلاثة لأكثر من مرة، ثم اقتادوني إلى السيارة قبل أن يلقوني في قارعة الطريق مع مغيب الشمس". ومضت تقول "شعرت بالقهر والخوف وبرغبة في الموت مما حدث لي ..أحسست بقهر شديد ورغبة في الانتحار لكني تماسكت وذهبت للمنزل ولم أخبر أحدا ". "بعدها تواصلت مع صديقاتي لأحكي ما حدث لكني لم أستطع .. كتبت لي إحدى صديقاتي التي تعمل طبيبة وقالت لي إنها لن تتمكن من الوصول إلي بسبب الوضع الأمني و لا يوجد مستشفى يمكن أن أتعالج فيه، لكنها نصحتني باتباع نصائح طبية حتى أتجنب الحمل".

- في رواية لاحدى الفتيات إن قوة مكونة من ثلاثة عناصر من قوات الدعم السريع اقتحمت منزلهم في حوالي الساعة الخامسة عصرا : "كانوا مسلحين وكنت وحيدة، خرج شقيقي لتفقد الجيران والبحث عن شيء نأكله.. وعندما رأيتهم صرخت، وحاولت الهرب، إلا أن واحدا منهم أغلق الباب، ووجهوا لي أسلحتهم وطالبوني بالسكوت". "أخذني أحدهم بالقوة إلى إحدى الغرف وطلب مني أن أستلقي على السرير، وعندما رفضت ضربني بقوة ثم هاجمني". "اغتصبني بقوة، وقبل أن أفيق من هول الصدمة جاء رفيقاه وفعلا الشيء نفسه .. وأنا أشعر بالقهر والرعب وليست لي قدرة على فعل شيء ". وتضيف: "انسحبوا من المنزل بعد أن نهبوا الذهب والمتعلقات الثمينة.. حاليا أتلقى الرعاية الطبية عن طريق مجموعة نسوية متخصصة، لكنني ما زلت أشعر بالقهر وأتمنى لو لم أكن موجودة في هذه الدنيا".
- احدى الناجيات تسكن منطقة كافوري في مدينة بحري كانت قوات الدعم السريع تحتفل بسيطرتها على مدينة بحري بعد مرور فترة ليست بالقصيرة على بداية الحرب. تقول إنها وبعد قرار أسرتها مغادرة المنطقة التي باتت تحت سيطرة قوات الدعم السريع بالكامل، كانوا في سيارة صغيرة مع أفراد من العائلة. وتضيف "عبرنا عدة نقاط تفتيش تابعة للدعم السريع .. ولكن في إحدى هذه

النقاط نظر أحد الجنود داخل السيارة وطلب مني النزول، وعندما اعترض أهلي أطلق عدة أعيرة نارية في الهواء، فخرجت من السيارة".: "اعترضت عائلتي على هذا المسلك فأطلق رصاصة أصابت شقيقي الأصغر في قدمه عندها تحركت السيارة من دوني". بعد ذلك "أخذني الجندي إلى أحد المنازل القريبة من نقطة التفتيش على الرغم من توسلاتي له ولضباط نقطة التفتيش.. اغتصبني بعنف لفترة قصيرة، وأثناء حديثه بالهاتف مع رفيق له سمعنا أصوات رصاص فاقتادني مرة أخرى إلى نقطة التفتيش، وأوقف إحدى السيارات المارة وطلب منهم أن يوصلوني لوجهتي".

- شابة عشرينية تروى عن اليوم الذي اقتحم فيه منزلها، بالخرطوم بحري شمال العاصمة السودانية، نحو ٦ من عناصر الدعم السريع بحجة البحث عن أسلحة، وعندما لم يجدوا شيئا قرروا عدم الخروج دون إنجاز.اثنين من العناصر –الذين كان بعضهم بزي مدني– جذباها بقوة إلى إحدى الغرف، فغابت عن الوعي من شدة الخوف، ولا تدري كم لبثت، لكنها استيقظت ووجدت نفسها مضرجة بالدماء.أضافت أنها لم تكن الوحيدة التي تعرضت للاغتصاب، فخلال رحلتها إلى خارج السودان التقت وفتيات أخريات واجهن المأساة ذاتها في مناطق متفرقة من الخرطوم، حيث بدأت حرب شرسة بين الجيش والدعم السريع منتصف أبريل/نيسان الماضي. وتروي كيف عاد عناصر الدعم السريع لمنزلها، وهددوها بالقتل إذا تحدثت عن تعرضها لاعتداء، وألمحوا لعودتهم إليها قريبا، فغادرت بعون عدد من الناشطات اللاتي أوصلنها إلى دولة أفريقية لتلقي المساعدة النفسية والطبية.
- توثق منظمات نسوية وحقوقية عديدة حالات العنف الجنسي، لا سيما بولايات الخرطوم ودارفور والجزيرة، الأكثر تأثرا بالقتال المتواصل على مدى أشهر .لكن الجميع واجهوا معضلة الأرقام القطعية عن عدد الحالات، بسبب صمت الضحايا وخوفهن من الوصمة، كما منع سوءُ شبكات الاتصال المتابعة مع الناجيات.وتؤكد هالة الكارب المدير الإقليمي لشبكة نساء القرن الأفريقي "صيحة" أن المعلومات المتاحة عن جرائم العنف الجنسي شحيحة للغاية مقارنة بما ارتُكب على الأرض. وتوضح أن غالبية الضحايا يصمتن شهورا، وربما سنوات قبل سرد الوقائع، في حين تضطر أخريات لخوض التفاصيل إذا حصل حمل.

وتضيف "تم توثيق ١٨٠ حالة، لكن توجد أخرى لم نتمكن من متابعتها بسبب التنقل والحرب، وتراجعت بعض الضحايا عن التحدث، ولا يمكن إجبارهن على ذلك.".

حالات خطف

- تروي فتاة أخرى (١٥) عاماً، من منطقة طويلة، ما تعرضت له عقب عودتها إلى منزلها في البلدة بعد أن هدأ القتال. وبعد أن أخذت بعض الأغراض ولحظة خروجها من المنزل وجدت رجلين وامرأة يمتطون الجمال سألوها عن اسمها واسم والدها، وبعدها عصبوا عينيها، وقيدوها بالحبل ووضعوها على صندوق عربة الكارو، وساروا ناحية الجبل، وعندما حل الظلام توقفوا هناك، لتطلب الفتاة منهم أن تقضي حاجتها، وبعد أن سمحوا لها بذلك تمكنت من الهرب، ووصلت إلى منطقة وجدت بها جارة لهم من منطقة طويلة أخبرتها أن تسير في اتجاه منطقة (زمزم) حيث أسرتها نزحت إلى هناك.

واحتجز المسلح و٣ من زملائه الشابة لعدة أيام في معسكر كبير لقوات الدعم السريع في شمال دارفور. وهددوها وجلدوها بعنف إلى حد إصابتها بجروح خطيرة. قال لها" *قتلت رجالاً، وجلبت أموالاً وغنائم، وجلبت سيارات من الخرطوم؛ أحتاج فقط إلى امرأة*"، وأنها ستتزوجه، وسيأخذها لتعيش مع عائلته في تشاد، وأنه سيقتل أي فرد من عائلتها يحاول إنقاذها.

"*أخبروني أنهم سيغادرون للقاء قيادة معسكرهم، وأمرني بالاستحمام وتغيير ملابسي والبقاء هناك. لقد هددني بالقتل إذا حاولت الهرب. أعطاني حقيبة مليئة بالمال، كانت كلها من فئة ١٠٠٠ جنيه سوداني. وقال إن هناك المزيد. وأضافت أنه كان بحوزته ذهب وأسلحة نارية و٥ سيارات ودراجتان ناريتان وأثاث وأدوات منزلية ومؤن غذائية.*"

لم أتمكن من الفرار إلا عندما غادروا لحضور اجتماعهم، لكن لم يكن الهروب سهلاً، "كنت في حالة سيئة، وقد ضربني الأربعة جميعهم بلا رحمة، وكنت أنزف بغزارة."

وتضيف الناجية من الاختطاف" *:ملابسي ممزقة*"، وتشير إلى أنهم رأوها تحاول الهرب، فركضت إلى الجبل القريب، واختبأت تحت الصخور وخلف الأشجار؛"*أمضيت يومين مختبئة في الجبل، دون طعام أو ماء، حافية القدمين. كنت أنزف.*"

"وفي اليوم الثاني لم أقدر أن أقوم وأصابني عطش، ولكني نزلت من الجبل في اليوم الثالث. كنت أرى أفراد قوات الدعم السريع نائمين في معسكرهم، لقد نهبوا بلدة طويلة، وأخذوا سيارات من هناك، وأحضروها إلى ذلك المعسكر وأحرقوها. كان هناك الكثير من قوات الدعم السريع... مشيت على رؤوس أصابعي، ولم يروني هذه المرة؛ لقد كنت في حيرة من أمري، ولم أتمكن حتى من تحديد الاتجاهات. لقد تسللت توا خارج المنطقة، وركضت، والدم يقطر من ملابسي. لقد ظللت أهرب من هذا المكان."

"عندما وصلت إلى منطقة زراعية بعيدة، تمكنت من الحصول على مساعدة فورية من المزارعين الذين قدموا لها الماء، وعالجوا جروحها، وألبسوها، ورافقوها في رحلتها للم شملها مع عائلتها. وقالت: "كانت ملابسي ملطخة بالأشواك، جافة، وملتصقة بجسدي، واضطروا إلى سكب الماء فوقي لخلعها"، مستذكرة كفاحها، مضيفة أنه مكان خطير للغاية لا يمكن لأحد الهروب منه .وأنها الآن تعاني صدمة شديدة، ولا تستطيع حتى الخروج إلى الشارع بمفردها.

- تقول احدى الفتيات ١٧ عام "كنت مع أخواتي خارج المنزل في حي التضامن يوم ٢٤ أبريل.. دخلت المنزل لأخذ أغراض، وهناك وجدت عناصر من الدعم السريع لسرقة البيت على ما يبدو."

"خيروني بين القتل والاغتصاب، ففضلت الموت، طعنني أحدهم بسكين على ثديي، وركلني آخر على الخاصرة وسقطت متظاهرة بالموت، ضربوني بأعقاب البنادق، وسمعت أحدهم يقول هي ميتة.. سرقوا كل شيء وهربوا". وتتابع "تحاملت على نفسي حتى وصلت إلى أقرب عصا، اتكأت عليها ومشيت."

- في شهر ، غادرت احدى السيدات منزلها في ضاحية غرب الخرطوم الكبرى، أم درمان، لزيارة والدتها في مدينة بحري في رحلة تستغرق ٣٠ دقيقة، ولكنها لم تعد منذ ذلك الحين إلى بيتها وزوجها وأطفالها الثلاثة.
- نشرت أسرة احدى الفتيات (١٧ سنة) صورتها على "فيسبوك" لطلب المساعدة في العثور عليها، بعد أن فقدت في حي أمبدة غرب أم درمان في ١٨ مايو ولم تعد إلى أسرتها حتى الآن.
- تم العثور على "احدى الفتيات" وعودتها إلى أسرتها سالمة، بواسطة القوات الخاصة في منزل بالحلفايا (شمال الخرطوم) هي ومعها مجموعة من الفتيات ونساء من كبار السن، بعد فقدانها في الأسبوع الأول من الحرب.
- في الرابع والعشرين من نوفمبر، شهدت العاصمة السودانية، الخرطوم، حادثة اختطاف مروعة قامت بها قوات الدعم السريع حيث اختطفت فتاتين قاصرتين أمام والدتهما في حي الصفا بالكلاكلة. وضحايا هذه الواقعة هم أفراد في عائلة مكونة من الأم وخمس بنات، تعيشون في

الخرطوم منذ بداية الحرب، وقد فقدت الأم الاتصال بزوجها قبل عامين بعد مغادرته المنزل للعمل في تعدين الذهب في ولاية أخرى.الفتاتان اللتان تم اختطافهما تبلغان ١٥ و١٣ عامًا.وأفاد شهود عيان أن قوات الدعم السريع اقتحمت المنزل في حي الصفا ليلاً واختطفوا الفتاتين بالقوة، بعد تهديد جميع سكان المنزل بالسلاح. ولم تفلح محاولات العائلة والأصدقاء، في العثور على الفتاتين حتى الآن.

- اختطفت مليشيا الدعم السريع من مدينة الضعين بولاية شرق دارفور سلمى إبراهيم زوجة التوم حسب الرسول التوم.

وذكرت مصادر بان مجموعة مسلحة على متن عربة اتوس اختطفوا سلمى قبل التوجه بها شرق المدينة وهي حامل في شهرها الأخير.

أسواق الرقيق من النساء

بينما تتفاقم الأوضاع الأمنية بسبب استمرار الحرب ، انتشرت معطيات تداولتها وسائل إعلام سودانية عن وجود أسواق في ولاية شمال دارفور، لبيع الفتيات والنساء ممّن تم اختطافهن وجلبهن من المناطق المتأثرة بالحرب، بينها ولاية الخرطوم.

مزاعم أثارت جدلاً واسعاً على مواقع التواصل الاجتماعي، خصوصاً أنّها تزامنت مع نشر مجموعات حقوقية وجماعات ضغط، على مواقع التواصل الاجتماعي، صوراً لفتيات قيل إنّهن مخفيات قسريّاً خلال فترة الـ (٣) أشهر من عمر الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع.

فيما وردت شهادات علي وسائل التواصل الاجتماعي من ناشطين حول أسواق رقّ في السودان خصوصا في دارفور ، يتم فيها بيع نساء يتعرضن للخطف من قبل مليشيا «الدعم السريع» فيما أكدت مديرة وحدة العنف ضد المرأة والطفل وجود هذه الأسواق

كما تحدث ناشطون محليون ومنظمات حقوقية عن فتيات مختطفات من الخرطوم ومناطق في دارفور يتم بيعهن في أسواق للرق وابتزاز ذويهم بغرض دفع فدية، وذلك في مناطق الفاشر حاضرة شمال دارفور وقيام قوات «الدعم السريع» والميليشيات المتحالفة معها، بخطف النساء وإنشاء أسواق للرق وأماكن احتجاز في دارفور لبيعهن أو إطلاق سراحهن مقابل فدية .وبينت أن «روايات أسواق الرق مؤكدة من خلال شهود عيان، وهناك فتيات تم إطلاق سراحهن بفدية « وهناك أسر تتحفظ في تناول القضية، كذلك هناك خطر محدق يطارد من يتحدث بالموضوع، لذلك لم يتمكن الناشطون الوصول إلى الأعداد الحقيقية وأسماء مناطق بعينها»

وتشير الأخبار لوجود محتجزات للنساء المختطفات من الخرطوم ونيالا في فنادق مغلقة وداخل مبان حكومية معطلة في نيالا، كذلك في مناطق على الطريق الرابط بين مدينتي الفاشر ونيالا في إقليم دارفور

.وسبق أن كشفت هيئة محامي دارفور عن اختطاف نساء من عناصر ميليشيا عربية، حيث اشترطت إطلاق سراحهن مقابل الفدية .ولفتت الى تلقيها معلومات عن مزاعم لأسواق رق في الفاشر، لكن لم يتسن لها إثبات ذلك» .

كما أشار بعض الناشطين الحقوقيين في دارفور .اختطفت قوات (الدعم) والجنجويد عددا من الفتيات وذهبوا بهن إلى اتجاهات مجهولة، ، تم بيع احدي الفتيات بـ(٧٠٠) ألف جنيه، والثانية بمليون جنيه سوداني وغادر بهما المشتري إلى منطقة أردمتا، بالقرب من الجنينة، وهناك التقى بهما أحد المعارف الذي سدد المبالغ وأخذ الفتاتين وأطلق سراحهما وهما الآن في منطقة في محلية سربا في ولاية غرب دارفور.«

وحسب الناشط الحقوقي المحتجزات والأسواق التي توجد فيها الفتيات المختطفات، تقع في غرب وشمال دارفور وأماكن في اتجاه جبل سي ومنطقة دعوة.

وفي شاهدة أخري افأد احد الناشطين بأن أسواق الرق توجد في الفرقان وتتراوح أسعار البيع والفدية إلى حدود مليوني جنيه، مبيناً عدم وجود سلطة مدنية في كاس بعد سقوط حامية الجيش على يد «الدعم السريع

الأورمان المصري لحقوق الإنسان والتنمية

الخاتمة

ما تشهده السودان حاليًا من قتل ودمار شامل، ونزوح المواطنين من أراضيهم. وما يتعرض له النساء والفتيات من الاغتصاب والاختطاف يؤكد أن ما يتم ارتكابه هو من قبل جماعات يمكن القول عنهم مرتزقه يرتكبون افظع الجرائم التي تعد جرائم حرب يجب محاسبتهم عليها

تشهد السودان تدهور كبير في حالة حقوق الإنسان وحماية المدنيين، أثر بصورة كارثية على الحالة الإنسانية. فقد توقفت الأنشطة الإنسانية بسبب انعدام الأمن على نطاق واسع، وقد تفاقم هذا الوضع بسبب النهب الواسع للأصول المخصصة للعمل الإنساني.الأمر الذي يتطلب ممارسة ضبط النفس وحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية .

التوصيات

- التحقيق مع المسؤولين عن العنف الجنسي والمسئولين عن عمليات الخطف ومحاكمتهم،
- مناشدة الأطراف المتحاربة على وقف التصعيد والالتزام بالوقف الفوري والمستدام لإطلاق النار لإنهاء الحرب، وتجنب إزهاق أرواح المدنيين الأبرياء من أبناء الشعب السوداني وإتلاف الممتلكات .وتوفير حماية خاصة للنساء
- ضرورة الحفاظ على مؤسسات الدولة السودانية، ومنع انهيارها ومساعدتها قدر الإمكان على الاستمرار في أداء مهامها بشكل طبيعي، وتجاوز الصعوبات التي تواجهها
- تعزيز الاستجابة الإنسانية العاجلة للوضع في السودان، وتكثيف الجهود العربية والإقليمية والدولية للحيلولة دون تدهور الأمن الغذائي المتردي في السودان
- بذل كافة الجهود التي من شأنها حل الأزمة حقنًا لدماء السودانيين وإنقاذًا لمستقبل السودان
- احترام كافة الأطراف لمسؤولياتهم بموجب القانون الإنساني الدولي – بما في ذلك السماح للمدنيين بالعبور الآمن أثناء تنقلهم بحثاً عن الأمان.
- ضرورة إنشاء ممرات إنسانية آمنة تسهل هذه الممرات التسليم الآمن للمساعدات الإنسانية للمدنيين المتضررين ، مما يضمن وصول المساعدات الأساسية إلى المحتاجين.

الأفق المصري لحقوق الإنسان والتنمية